النهار ١٦-٠٢-٢٠٢١

استرداد الأموال المنهوبة... الآليات موجودة وتنتظر تنفيذاً؟!

النائب العام التمييزي شرفاً الدكتور حاتم ماضي

والمحامية جوديت شكري التيني

#الفساد هو من أشهر الأوبئة التي تصيب الدول وتلحق بها اوسع الاضرار بما في ذلك تقويض اسس #الديموقراطية وسيادة #القانون، الامر الذي يؤدي الى انتهاك حقوق الانسان والمواطن، الفردية والعامة، ونوعية عيشه، ويفسح في المجال واسعاً لازدهار الجريمة المنظمة بمختلف اشكالها.

يصبح الفساد اشد خطورة في المجتمعات النامية، حيث يكون اقتصاد هذه الدول لا يزال هشاً والرقابة أكثر ضعفاً، ما يؤدي الى اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدول وداخل المجتمع الواحد نفسه.

انتبه المجتمع الدولي الى هذه الآفة والى اخطارها المتعاظمة، فأقرّت الهيئة العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠٠٣ اتفاقيه الامم المتحدة لمكافحه الفساد (انضم اليها لبنان في العام ٢٠٠٨)، فكانت أوّل صك دولي ملزم ضد الفساد.

كانت هذه الاتفاقية الدولية نبراساً للدول الاعضاء تهتدي به. ففي العام ٢٠٢٠، صدر في لبنان قانون «مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحه الفساد». وبعد ذلك صدر القانون الرقم ١٨٩ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٦ «قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الاثراء غير المشروع». (وقد اعتبرت المادة ١٠ من هذا القانون، إثراءً غير مشروعٍ، كل زيادة كبيرة يحصل عليها أي موظف عمومي في لبنان والخارج بعد تولّيه وظيفة، عندما تكون هذه الزيادة غير مبرّرة بصورة معقولة نسبةً لموارده المشروعة، ويعتبر عدم التبرير عنصراً من عناصر الجرم. واعتبرت المادة الأولى من هذا القانون، موظفاً عمومياً، كل شخص يؤدي وظيفة عامة او خدمة عامة بالتعيين او الانتخاب... وبشكلٍ عام، أي شخص يؤدي عملاً لصالح مُلك عام او مرفق عام).

لكن مساهمات لبنان في مكافحة الفساد كانت ملحوظة قبل ذلك الوقت، ونشير هنا الى المواد ٣٦٣ الى ٣٦٦ من قانون العقوبات الصادر في العام ١٩٤٣، والى قانون مكافحة تبييض الأموال (القانون الرقم ٣١٨ تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٠)، وما تضمّنه من نص على انشاء هيئة مستقلة ذات طابع قضائي لدى مصرف لبنان هي: هيئة التحقيق الخاصة، التي استعادها القانون الرقم ٢٠١٥/٤٤ (قانون مكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب) مع بعض التعديلات الطفيفة.

ولكن على رغم كل هذه القوانين الجيدة، وانضمامنا الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي يمكن الاستعانة بها لسد النقص في التشريعات الداخلية، إذا وُجد (بحسب نص المادة الثانية من قانون اصول المحاكمات المدنية التي تنص على أنه عند تعارض أحكام المعاهدات الدولية مع أحكام القانون العادي تتقدم في مجال التطبيق الأولى على الثانية).

مع كل هذا استفقنا ذات يوم على أنّ ديوننا ناهزت المائتي مليار دولار اميركي، واننا عاجزون عن تسديد ديوننا الداخلية والخارجية، وعن معالجة تدني سعر صرف الليرة الى ادنى مستوى، وعن أنّ اموال المودعين في المصارف اللبنانية قد تبخرت لا نعرف الى اين، وعن أنّ أموالاً كثيرة أخرجت من لبنان بصورة غير مشروعة واودعت مصارف خارجية، وكثير من هذا المال هو مال منهوب، كما تبيّن أنّ الموازنات السنوية كانت تتم الموافقة عليها من دون وجود قطع حساب (وقد تبيّن، على سبيل المثال، أنّ ديوان المحاسبة ولدى تدقيقه لموازنات اربع سنوات فقط اكتشف ضياع مبلغ ٤٠ مليار دولار أميركي!!!).

عندما طلبنا مساعدة صندوق النقد الدولي اشترط علينا، في ما اشترط، ان نجري تدقيقاً مالياً جنائياً. رفض المصرف المركزي ابراز قيوده متذرعاً، عن خطأ، بالسرية المصرفية. مع أنّ حسابات الدولة مكشوفة وليست سرية، لانّ الدولة نفسها، وهي الزبون الوحيد لدى المصرف المركزي، هي التي تطلب التدقيق في حساباتها. ومع ذلك صدر القانون الرقم ٢٠٢٠/٢٠٠ الذي علّق لسنة واحدة العمل بأحكام قانون السرية المصرفية الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣، على أن يشمل هذا التعليق حسابات الدولة والبلديات والصناديق على اختلافها.

لكن هذا القانون علّق قانون ١٩٥٦، وهذا القانون الأخير، يتعلّق بحسابات الافراد لدى المصارف التجارية. في حين انّ المطلوب التدقيق فيه هو حسابات الدولة في المصرف المركزي، وهذا المصرف ليس مصرفاً تجارياً. (لقد انقضى حتى الآن شهران ونيّف من مهلة السنة ولم تبدأ بعد عمليات التدقيق الجنائي).

ينبني على كل ما تقدم انّ الانقاذ يرتّب فوراً تطبيق القوانين وآلياتها التي ذكرناها اعلاه وهي قوانين جيّدة وآليات ممتازة، خصوصا أن لا حصانات في مسألة تبييض الاموال ولا في موضوع الاثراء غير المشروع. من جهة أخرى، انّ القوانين المرعية الاجراء سهّلت استرداد المال المنهوب والمودع، على اي شكل كان، في الخارج او في الداخل، وسواء كان مَن نهب مال الشعب موظفاً عاماً او قائماً بمهمة وظيفة عامة، اكان سياسياً ام كان قطاعاً خاصاً.

نقول مرة أخرى، ومع الشعب اللبناني بأسره، إذا اردتم الانقاذ الوطني حقاً طبقوا القوانين التي أنتم مَن وضعها وراقبوا حسن تطبيقها.